ويعد ذلك اصبحت المناقشات تدور وتتركز حول الرفض فاشاعت جوا من الضغط باتجاه عدم القبول بالتسوية المطروحة شاركت فيه عناصر من فتح مثلها السيد ناجي علوش بخطاب مهم ازعج بعض قادة المقاومة ·وتحدث بعض الرافضين عن موضوع الاردن الذي يلف بعبارات مطاطة فقالوا ان السياسة الراهنة للجنة التنفيذية هي التزاحم مع الاردن على التسوية وليس التصادم مع النظام الاردني لاسقاطه ·

وتحدث شفيق الحوت فالقى خطابا ايد فيه التسوية على اساس «اننا اذا كنا نثق بالقيادة فلندعها تتصرف» · «ولنظل لنا ثقة فيها حتى لو ذهبت الى جنيف · انكان لكم اعتراض على هذه القيادة غيروها» ·

وتحدث عدد اخر من الاعضاء ضد منطق التكتكة هذا قائلين انه لا يجوز تفويض القيادة التصرف بالامور الاساسية بل عليها ان تعود الى المجلس في مثل هذه الامور ·

ما هي الامور المستخلصة من ذلك وبعض الملاحظات :

١ـ تيار الرفض ليس قليلا كما ثبت من جلستي امس ؛ الا ان التيار الهادف الى التسوية كان مرنا وكلا الفريقين لا يريد تفجير الخلاف ويعتقد بامكانية الوصول الى خط تفاهم موحد بتعديله بعض من النقاط العشر وعلى وجه الحصر ثلاث نقاط :

١ـ النقطة الاولى حول قرار مجلس الامن ومؤتمر جنيف على اساس رفض القرار والمؤتمر (وهنا يقترح البعض امكانية بلوغ تسوية من خلال الامم المتحدة

٥ ـ ابو عمار لم يتكلم واكتفى بالقول انه سيعلق وقت الحاجة وفي الوقت المناسب · الا انه كان بادي التضايق بالرغم من قوله ردا على ملاحظة بهذا الصدد انه « واثق الخطوة يمشي » على حد قوله (ملاكا وليس ملكا فاعتبرت نكتة مقصودة) ·

مسألة تفويض القيادة ونظرية اللجنة التنفيذية التي تمثل طرفا واحدا متجانسا ؟

في كواليس المؤتمر تحليلات كثيرة متضاربة ومتعددة من بينها تحليل يبرر التفاوض في جنيف والاعتراف باسرائيل اذا دعا الامر (وقد سمعت ان مقالا قد ظهر في روز اليوسف اليوم يدعو الفلسطينيين الى الاعتراف باسرائيل ولكني لم اقراه بعد ، يقوم على المقارنة مع المؤتمر الثاني والعشرين للحركة الصهيونية عام ١٩٤٦ في سويسرا « يوم اختلف الصهاينة ببعضهم على جلد الدب قبل اصطياده » فمنهم من طالب بدولة اسرائيل على كل فلسطين ومنهم من قال انه يريد دولة اسرائيل ولو على شبر، وانتصر الرأي الثاني ومن ابطاله بن غوريون بان تم تشكيل لجنة تنفيذية قوية ومتجانسة من طرف واحد اخذ على عاتقه مسؤولية تحقيق اي دولة · ويقول اصحابها بهذه المقارنة ان الفلسطينيين يجب ان يفعلوا ذلك تماما ·

ومن هنا طرح موضوع تفويض القيادة للمناقشة حتى تكون لها حرية التصرف وقبول اي شيء على مسؤوليتها دون ان يؤدي ذلك الى انقسام في الصف الوطني فتكون للرافضين صفة المعارضة البرلمانية ·